النظام الانتخابي في ايطاليا وتاثيره على المشهد السياسي

م.م. خضير عباس حسين
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

تعد الجمهورية الإيطالية من الدول التي تبنت نظاما سياسيا تم تشكيله على انقاض نظام سياسي ملكي، بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ، تم بناء النظام الجمهوري وفق ضروف معقدة بسبب نتائج وتدعيات الهزيمة في الحرب وضروف الحكم الفاشي الذي تحكم بالحياة السياسية في إيطاليا من عام١٩٢٢ لغاية عام ١٩٤٥ . ودخلت إيطاليا عهدا جديد من الديمقراطية بع إقرار الدستور النافذ عام ١٩٤٨ حيث تم تبني النظام البرلماني وإقرار التعددية الحزبية والانتخاب المباشر، ولقد عانت إيطاليا من أزمات سياسية خطيرة بسبب الصراع بين الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة ، ومن ابرز السمات التي تميز بها المشهد السياسي في إيطاليا هو ان اغلب الحكومات هي حكومات ائتلافية ذات اعمار قصيرة ولعل سبب ذلك هو كثرة الأحزاب والحركات السياسية وتباين توجهاتها وايدلوجياتها وهذا انعكس على طبيعة النظام الانتخابي الذي تم

تغييره ثلاث مرات من اعلان الجمهورية واخرها إقرار نظام نظام روزاتيلـــوم الانتخابي أواخر ٢٠١٧.

كلمات مفتاحية

الدستور الإيطالي، النظام السياسي، الأحزاب السياسية ، النظام الانتخابي ،حركة خمس نجوم.

إشكالية البحث:

يعد النظام الانتخابي في إيطاليا نظام انتخابي غير ثابت ويتم تغييره وفقـــا للتغيرات التي تطرأ على المشهد السياسي

فرضية البحث:

يؤثر النظام الانتخابي على طبيعـــة التحالفـــات الحزبيـــة والاســـتقرار السياسي في إيطاليا ممايؤدي الى ان تكون الحكومات فـــي الغالـــب حكومـــات ائتلافية وأعمارها قصيرة.

منهجية البحث :

تم الاعتماد في منهجية البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلـــي في استعراض وتفسير مفردات البحث.

المقدمة

تعد التعددية السياسية من الركائز الأساسية للديمقراطية التي مـــن شـــأنها تأكيد احترام إرادة الأغلبية وضمان حقوق الأقلية ، واخـــتلاف الـــرؤى والاراء والمصالح ويترجم هذا الاختلاف في برامج وسياسات عامة يتم تبنهيها من قبـــل الأحزاب السياية وتشترك على أساسها فـــي الانتخابـــات، أن التـــداول الســـلمي للسلطة من خلال الانتخابات الدورية هو الوسيلة الوحيدة والانسب لأسناد السلطة السياسية في الدولة اذ يمكن للشعب من خلالها أن يتدخل ويحدد ممثليه من خلال

المفاضلة بين الرامج السياسية ، اذ تقوم الاحزاب السياسية بوظيفة مهمة في النظام السياسي الا وهي تجميع المصالح والتوفيق بينها من خلال صياغتها في برامج انتخابية وهدفها الوصول للسلطة عن طريقة الانتخاب. يتولى النظام الانتخابي تنظيم عملية الانتخابات وتحديد الطرق والأساليب التي تستخدم لعرض المرشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدها، أي انه ينظم عملية الانتقال السلمي للسلطة او البقاء فيها ، فالنظام الانتخابي بمعناه الواسع يحول الأصوات في الانتخابات العامة الى مقاعد سياسية تخصص للأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين فهو بذلك يعد الركيزة الأساسية للديمقراطية واساس الحكم والعامة الأساسية في كل اصلاح سياسي واداري واجتماعي وهو مصدر شرعية السلطة ، أن النظام الانتخابي في أي نظام سياسي يؤدي دور مهم في التاثير على قيام التعددية الحزبية وهو من يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية ومن هي القوى والأحزاب السياسية التي يمكن ان تحصل على مقاعد في الهيئات التمثيلية ومن هي الأكثر تأثيرا في السلطة التشريعية وفي هذا لبحث سوف نستعرض الدور المهم للنظام الانتخابي في إيطاليا وتاثيره على الأحزاب السياسية والمشهد السياسي فيها.

إيطاليا أو الجمهورية الإيطالية، دولة أوروبية تقع في جنوب القارة الأوروبية. تتكون ايطاليا من ثلاث أجزاء أساسية، الأرض المتصلة بأوروبا، وجزيرتين هما صقلية وسردينيا. يحد إيطاليا من الشمال جبال الألب، ويوجد داخل الأراضي الإيطالية دولتين مستقلتين هما الفاتيكان وسان مارينو. تقسم الدولة الإيطالية إداريا إلى عشرين إقليم منها خمسة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي ، كل إقليم يتكون من عدد من المقاطعات التي تضم عدد من المدن و البلدات و القرى ، دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى مع الحلفاء وذلك في عام ١٩١٥م، ولقد

سادت بها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بعد الحرب، جاء بعد ذلك بنيتو موسوليني زعيم حركة الفاشية التي ظهرت في البلاد ليصبح حاكم لإيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢م، وفي عام ١٩٣٦م عقد موسوليني اتفاق مع هتلر واليابان وشكل الثلاثة ما عرف بدول المحور، وفي عام ١٩٤٥م. بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع تقدم السياسات الديمقراطية ومع التحول المتزايد على مستوى القاعدة الشعبية ضد المركزية الشديدة بدءت النزعة الاقليمية تظهر من جديد فقد كانت الاحزاب السياسية التي اكتسبت القوة حديثا الديمقراطيون المسيحيون في يمين الوسط والاشتراكيون والحزب الشيوعي في اليسار ، وعلى مدى التاريخ تعارض الحكومة الوطنية ومن ثم حاولت بوحه عام من اجل قدر اكبر من اللامركزية وتحت رعايتهم نص الدستور الجديد لعام ١٩٤٨ على اقامة حكومات اقليمية بالانتخاب المباشر[١].

المبحث الأول: النظام السياسي

في هذا المبحث سوف نستعرض طبيعة النظام السياسي في إيطاليا ومؤسسات هذاالنظام وفقا لماورد بالدستور الإيطالي النافذ، صدر الدستور عام ١٩٤٨ وضع الأسس للنظام السياسي الإيطالي الحالي. وتم العمل به في أول يناير عام ١٩٤٨م، وأقر هذا الدستور نظام للحكم يقع رئيس الجمهورية على قمته، ويتم وضع مجلس للوزراء وبرلمان يتكون من مجلسي الشيوخ والنواب. تدور سياسة إيطاليا في إطار نظام جمهوري برلماني ديمقراطي متعدد الأحزاب. تعتمد إيطاليا مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويقوده رئيس الوزراء ويمارس مجلسا البرلمان السلطة

[١] روبرت بوتنام ، كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني ، ترجمة ايناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ،ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٣.

التشريعية في المقام الأول، ومجلس الوزراء ثانويًا، أما السلطة القضائية فمستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويمارسها قضاة متخصصون. أصبحت إيطاليا جمهورية ديمقراطية في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، عندما تم إلغاء النظام الملكي في استفتاء شعبي. صدر الدستور الإيطالي في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨.

المطلب الأول: مؤسسات النظام السياسي

١- السلطة التشريعية

تنتخب إيطاليا برلماناً من مجلسين هما مجلس النواب الذي يضم ٦٣٠ عضوًا ومجلس الشيوخ الذي يضم ٣١٥ عضوًا منتخبًا وعددًا قليلًا من أعضاء مجلس الشيوخ لمدى الحياة. قد يبرز تشريع ما في أي من المجلسين ولاعتماده يجب أن يصدر بصيغة متطابقة وبأغلبية كل منهما. يتم انتخاب مجلسي البرلمان شعبياً ومباشرة من خلال نظام انتخابي معقد (كان التعديل الأخير في عام ٢٠٠٥) الذي يجمع بين التمثيل النسبي مع جائزة لأكبر أغلبية ائتلافية. يمكن لجميع المواطنين الإيطاليين ابتداء من عمر ١٨ سنة التصويت في انتخابات مجلس النواب، لكن على الرغم من ذلك فإنه ينبغي على الناخب أن يكون قد بلغ ٢٥ عامًا أو أكثر حتى يستطيع أن يصوت في انتخابات مجلس الشيوخ.

يستند النظام الانتخابي لمجلس الشيوخ على التمثيل الإقليمي. أصبح هناك سبعة أعضاء مجلس الشيوخ مدى الحياة (ثلاثة منهم رؤساء سابقون) اعتبارًا من ١٥ مايو ٢٠٠٦. يُنتخب كلا المجلسان لمدة أقصاها خمس سنوات ولكن يمكن للرئيس حلهما قبل انتهاء فترة ولايتهما العادية إذا كان البرلمان غير قادر على انتخاب حكومة مستقرة. حدث هذا الأمر في تاريخ ما بعد الحرب في

أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و ١٩٨٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٨.هناك خصوصية في البرلمان الإيطالي ألا وهي تمثيل المواطنين الإيطاليين الذين يعيشون بشكل دائم خارج البلاد (حوالي ٢.٧ مليون نسمة)، فمن بين ستمائة وخمسون نائب هناك ١٢ نائبًا يمثل هؤلاء، ومن بين ثلاثمائة وخمسة عشر عضو في مجلس الشيوخ هناك ٦. ينتخب هؤلاء في أربعة دوائر انتخابية محددة خارج البلاد، وقد تم انتخابهم لعضوية البرلمان للمرة الأولى في أبريل ٢٠٠٦، وصلاحياتهم مماثلة للأعضاء المنتخبين في إيطاليا.

٢- السلطة التنفيذية

أ- رئيس الجمهورية :

ينتخب رئيس الجمهورية الإيطالية لمدة سبع سنوات من جانب البرلمان الحالي بالاشتراك مع عدد قليل من مندوبي الأقاليم. كونه قائد الدولة فهو يمثل وحدة الأمة ويمتلك الكثير من الواجبات التي كانت سابقًا من اختصاص ملك إيطاليا. يعد الرئيس بمثابة نقطة اتصال بين فروع السلطة الثلاثة: ينتخبه النواب ويعين السلطة التنفيذية وهو رئيس السلطة القضائية وهو أيضًا القائد العام للقوات المسلحة. البلادرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الوحدة الوطنية.يجوز للرئيس توجيه رسائل إلى المجلسين.كما يُعلن انتخابات المجلسين الجديدين ويعين الموعد الأول لاجتماعهما.[٢] يخول تقديم مشاريع قوانين إلى المجلسين بمبادرة من الحكومة،يصادق على القوانين ويُصدر المراسيم التي لها قوة القانون والأنظمة،يدعو إلى الاستفتاء الشعبي في الأحوال المنصوص عليها في الدستور،ينصّب موظفي الدولة في الأحوال التي يبينها القانون.يعتمد الممثلين الدبلوماسيين ويستقبلهم، يصادق على المعاهدات الدولية بعد الحصول على

[٢] الدستور الإيطالي النافذ١٩٤٨.

تفويض من قبل المجلسين، حينما تدعو الحاجة،يتولى الرئيس قيادة القوات المسلحة، ويرئس مجلس الدفاع الأعلى المشكّل حسب مقتضى القانون، ويعلن حالة الحرب بعد إقرار المجلسين لها. [٣] يرئس مجلس القضاء الأعلى. يجوز له منح العفو وإبدال العقوبة.يمنح أوسمة استحقاق الجمهورية سيرجيو ماتاريلا هو رئيس الجمهورية الإيطالية الثاني عشر منذ الثالث من فبراير ٢٠١٥ ولايزال في منصبه حتى الآن.

ب- رئيس مجلس الوزراء

يعين الرئيس رئيس الحزب او الائتلاف الفائز بالانتخابات التشريعية بتشكسل الحكومة الذي يسمي الوزراء الآخرين (كانت تسمية الوزراء سابقاً مهمة الرئيس)، يجب على مجلس الوزراء الحصول على تصويت الثقة من مجلسي البرلمان. قد تنشأ مشاريع القوانين في أي من المجلسين ويجب تمريرها بأغلبية في كليهما وجلس الوزراء هو من يملك السلطة التنفيذية الحقيقية في ادارة شؤون البلاد . ورئيس الوزراء الحالي ماتّيو رينزي هو سياسي إيطالي. تولى رئاسة مجلس الوزراء في إيطاليا منذ ٢٢ فبراير ٢٠١٤، وأصبح أمينا للحزب الديمقراطي الإيطالي بعد انتخابه في ٨ ديسمبر ٢٠١٣. كان رئيساً لمقاطعة فلورنسا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ وعمدة مدينة فلورنسا من سنة ٢٠٠٩ حتى سنة ٢٠١٤، حين كلفه الرئيس جورجو نابوليتانو بنشكيل حكومة جديدة خلفاً لإنريكو ليتا.ويعتبر أصبح أصغر رؤساء مجلس الوزراء سناً في تاريخ ما بعد وحدة إيطاليا والوحيد الذي عمل عمدةً لمدينة بدلاً من عضو مجلس النواب قبل استلامه رئاسة الحكومة..

[٣] عماد يوسف،إذ تتلاعب السياسة بالنظام الانتخابي في إيطاليا.متحصل عليه:http//www.alghad.jo.

٣- السلطة القضائية :

يقوم النظام القضائي الإيطالي على القانون الروماني معدلًا بقانون نابليون والقوانين اللاحقة. محكمة النقض العليا هي الملاذ الأخير بالنسبة لمعظم النزاعات، أما المحكمة الدستورية في إيطاليا فتحكم في تطابق القوانين مع الدستور

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية في ايطاليا

تعتبر ايطاليا من الدول االتي تأخذ بنظام التعددية الحزبية وتوجد احزاب تتنوع في توجهاتها السياسية وايدلوجياتها وهناك احزاب عريقة مثل الحزب الديمقراطي المسيحي الذي ضل لعقود كثيرة يحتكر الحكومات وفي السنوات الاخيرة تشكلت أحزاب جديدة على الساحة السياسية، والتي كانت نتيجة لاندماج أحزاب موجودة مسبقاُ وكما يلي :

١- الحزب الديمقراطي (PD): تأسس في ١٤ تشرين الأول ــ اكتوبر سنة ٢٠٠٧. ليقدم شخصية جديدة لمجموعة من الأحزاب الإيطالية، وترجع جذور هذه الشخصية إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب اليسار الديمقراطي والحزب المسيحي الديمقراطي المتمثل في تحالف المرغريتا. أذن، يرجع أساس هذا الحزب إلى تحالف من أحزاب اليسار الإيطالي ليطرح نفسه بصورة وأسلوب جديدين ذات قيم جديدة توائم بين القيم التاريخية لليسار الإيطالي، على سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساوة والتكافل والعمل، ومتطلبات المرحلة الجديدة لتبنى ألفباء مبادئ هذه الحزب، المطروحة للقرن الجديد على أسس المواطنة والحقوق والعلمانية والتحديث والتكامل والاستحقاق والثقافات المتعددة وتكافؤ الفرص والأمان والاستدامة والتضامن

العالمي في وجه التحديات التي تهدد البشرية. ومن شخصياته بييرو فسّينو سكرتير الحزب.

٢- حزب شعب الحرية (PDL): أسس سيلفيو برلسكوني في عام ١٩٩٤ حزب "إيطاليا إلى الأمام" وثم أسس وقاد في عام ٢٠٠٠ تحالف بيت الحرية، وهو التحالف الذي أصبح فيما بعد حزب شعب الحرية (PDL) عام ٢٠٠٩. كان برلسكوني قد حكم لمدة ٥ سنوات كرئيس لوزراء إيطالية وذلك من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٦ حيث خسر انتخابات عام ٢٠٠٦ ولكنه فاز بالانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٨، وذلك بعد اشتراك حزب رابطة الشمال مع تحالف بيت الحرية الذي يقوده في خوض هذه الانتخابات. في عام ٢٠٠٩ تأسس حزب شعب الحرية من اتحاد معظم الأحزاب اليمينية أهمها التحالف الوطني (AN) الذي يتزعمه جان فرانكو فيني. بالمقابل انفصلت شخصيات أخرى كانت موجودة في تحالف بيت الحرية، عن هذا الحزب الجديد مثل حزب إتحاد المركز UDC وسكرتيره بيير فرديناندو كزيني، هذا الحزب الذي هو عبارة عن بقايا الحزب الديمقراطي المسيحي والذي حكم إيطاليا لمدة ست وأربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية. لم تكن الحال كذلك مع الحزب الديمقراطي فلم تتحالف معه الأحزاب اليسارية ذات الاتجاهات الماركسية وعلى العكس كانت قد انشقت عن بعضها البعض إلى عدة أحزاب ومنها حزب الخضر والحزب الشيوعي الإيطالي والمنظمة الشيوعية وأحزاب أخرى قريبة إلى الطبقة العاملة.

٣- أما بالنسبة للحزب الاشتراكي فقد انشق إلى قسمين أحدهما تحالف مع الحزب الديمقراطي والآخر تحالف مع حزب شعب الحرية.

٤- رابطة الشمال الايطالية.

حزب سياسي تأسس عام ١٩٨٩ باعتبارها كونفدرالية انتخابية لبعض الحركات الجهوية في شمال إيطاليا قادها آنذاك فريق تنفيذي تراسه أومبرتو بوسي عضو مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٨٧ للتمثيل المحلي لرابطة لومبارديا وسكتريز لرابطة الشمال حتى العام ٢٠١٢ ، اليلقب الحزب في إيطاليا في كثير من الأحيان باسم ال كاروكشيو، تيمناً بالمذبح الحربي على أربع عجلات التي تقودها الثيران واستخدمتها جمهوريات القرون الوسطى في إيطاليا، عام ٢٠١٣ ، فاز ماتيو سالفيني على بوسي في انتخابات القيادة وأصبح رئيسا للحزب [٤].

أ- أيديولوجية الحزب هي مزيج من الفيدرالية السياسية والفدرالية المالية والإقليمية والدفاع عن التقاليد الإيطالية الشمالية. الهدف التاريخي للحزب هو تحويل إيطاليا إلى دولة فيدرالية . من خلال هذا الحزب ، أصبحت الفيدرالية قضية رئيسية في البلاد وحدد البرنامج الأصلي للحزب "الفدرالية التحررية" بأنها أيديولوجية في الواقع، غالبًا ما غيّر الحزب لهجته وسياساته ، غالبًا ما يُنظر الآن إلى رابطة الشمال كحزب شعبوي يميني. يرفض قادة الأحزاب عمومًا التصنيف "اليميني" على الرغم من عدم تسمية "الشعبوية.

ب-تنتقد رابطة الشمال الاتحاد الأوروبي وتعارض ما تسميه "الدولة الأوروبية العظمى"، خاصة تحت قيادة(ماتيوسالفيني) ، يتخذ الحزب موقفًا صارمًا من الجريمة والهجرة غير الشرعية ، خاصة

---

[٤] ألبا روزاتي ، اليمين المتطرف في الحالة الإيطالية المسارالتاريخي -الفاعلون- تحولات الخطاب ،ترجمة أسماء وارتي،مجلة أواصر االعدد الأول ، صيف ٢٠١٧ ، جنيف ، ص٣٩.

من الدول الإسلامية والإرهاب. يدعم الترويج للهجرة من دول غير إسلامية من أجل حماية "الهوية المسيحية" لإيطاليا وأوروبا ، والتي وفقًا لمسؤولي الحزب يجب أن تستند إلى "التراث اليهودي المسيحي تم تصنيف الحزب على أنه "خوف من الأجانب و"ضد المهاجرين" في عام ١٩٩٢

خلاصة القول أن حزب رابطة الشمال حزب يميني متطرف معادي للمهاجرين يتبنى توجها عنصريا ومع هذا ارتفعت شعبية الحزب حتى أضحى من ألأحزاب الرئيسة في المعارضة[5]

٥- حركة خمس نجوم: تأسست الحركة عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وانتشرت بسرعة عبر الانترنت عن طريق مدونة للممثل "بيبي غريللو". أطلق غريللو مدونته في عام ٢٠٠٥، وجعل منها منبراً وخاصة لفئة الشباب لمناقشة كافة المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المواضيع التي عبئت الشارع الإيطالي ضد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، تأسست رسميا في ٤ تشرين اول ٢٠٠٩ من قبل جوزيبي غريللو، الكوميدي والناشط المدون في المجال العام(جوزيبي بييرو غريللو والمعروف باسم بيبي غريللو ولد ٢١ يوليو ١٩٤٨، هو ممثل وكوميدي ومدون وناشط سياسي إيطالي. أصبح ناشطًا سياسيًا منذ ٢٠٠٩، برزت الحركة في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي تأثرت بها معظم الدول الأوروبية، فكانت الظروف ملائمة للالتفاف الجماهيري حولها، ولا تحبذ هذه الحركة اطلاق اسم

---

[٥] صعود اليمين المتطرف في أوروبا أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد٣٥ ، ط١ ، بيروت، ٢٠١٩، ص١٧ .

حزب سياسي عليها لأنها ترى نفسها " نظيفة" ولا تتساوى مع الأحـــزاب التقليدية في السلطة التي تلاحقها شبهات الفساد واستغلال الســلطة. فهـــي تفضل أن يبقى اسمها حركة شعبوية مناهضة للفساد ليس لـــدى الحركـــة أيديولوجية معينة، بل خليط من الأيديولوجيات التي تستمد أفكارهـــا مـــن التيار الشعبوي واليميني والبيئي، ولا يرغب أعضاؤها في تصنيفهم فـــي خانة اليسار أو اليمين، والخمس نجوم هي إشارة إلى خمس قضايا رئيسية هي: المياه العامة والنقل المستدام والتطوير والاتصالية وحماية البيئة[٦].

ت-هناك أيضاً حزب اليمين وهو من الأحـــزاب اليمينيـــة المتطرفـــة، يتزعمه فرانشسكو ستوراتشه، الذي لم ينضم إلـــى حـــزب شـــعب الحرية (PDL) ولكنه يتضامن معه بشـــكل أو بـــآخر. هـــذا هـــو التكوين السياسي على الساحة الإيطالية والذي سيكون بأحزابه ذاتها وبصـــيغها ذاتهـــا، وستتضـــمن برامجهـــا مصـــالحها الحزبيـــة والسياسية،وهناك عدد من الاحزاب الصـــغيرة إيطاليـــا الحـــزب الشيوعي الإيطالي الحزب الوطني الفاشي ، ديمقراطيو اليسار.

بناءا على ماتقدم يتوضح لنا ان النظام السياسي الايطالي وتعدد الاحزاب فيه اسهم بتكرس قاعدة عدم سيطرة حزب واحد او حزبين في تشكيل الحكومـــة واغلب الحكومات الايطالية هي حكومات ائتلافية وهذا يفســـر قصـــر اعمرهـــا ولاسيما في عقود الثمانينات والتسعينات من القـــرن الماضـــي((لايقوم النظـــام

[٦] ما هي حركة "خمس نجوم" الإيطالية التي تناهض التدخل العسكري في سوريا والعراق، متاح على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43289644

السياسي في ايطاليا على الاحلال في السلطة بين حزب او مجموعتين يمين ،يسار،محافظين تقدميين ولكن الاحلال يتم بين مجموعات متحالفة))[٧].

المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إيطاليا

يتكون البرلمان الإيطالي من غرفتين هما مجلس الشيوخ و مجلس النواب بوقع ٦٣٠ عضوا بهما قوة متساوية، منهم ٣١٥ في مجلس الشيوخ الذي يجب أن يكون عضوه فوق سن الـ٤٠ بينما يتميز مجلس النواب الإيطالي بصغر سن النواب حيث يسمح بالترشح من سن ٢٥ عاما ومن الأمور الأخرى التي يتميز بها البرلمان الإيطالي بأنه يحجز ١٢ مقعدا بمجلس النواب و ٦ مقاعد بمجلس الشيوخ لممثلي الجاليات الإيطالية بالخارج، كما يتفرد البرلمان الإيطالي بوجود أعضاء مدى الحياة بشكل رمزي كالرؤساء السابقين أو الأشخاص ذوي التاريخ الحافل في خدمة الجمهورية الإيطالية في مختلف المجالات الذين يختارهم الرئيس. بالإضافة لذلك تتميز إيطاليا بأعلى معدلات مشاركة انتخابية حيث كانت دائماً معدلات المشاركة في الانتخابات العامة تتجاوز الـ ٨٠% للكنها تراجعت خلال الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين حيث سجلت مراكز الإحصاء نسبة مشاركة ٧٣% في انتخابات ٢٠١٨ وهو ما اعتبر تراجعا تاريخيا في نسب المشاركة الانتخابية. وتتمتع إيطاليا حاليا بتعددية وتنوع حزبي كبير كما توجد أحزاب تنشط في مناطق محددة دون غيرها وحركات غير حزبية، ولدت هذه التجربة المتنوعة من رحم جمهوريتين، فبعد الحرب العالمية الثانية سيطر الحزب المسيحي الديمقراطي المدعوم من الفاتيكان على الحياة السياسية التي شاركه فيها الحزب الاشتراكي الإيطالي ممثلاً لليسار بالإضافة لبعض الأحزاب

[٧] د حسان محمد شفيق العاني ، النظم السياسية في الجزائر أيطاليا فرنسا جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ١٩٨٨ ،ص١٤٠

الصغيرة الأخرى التي كانت تمتع بتأثير بسيط. ظل ذلك الوضع قائما حتى مطلع التسعينات حتى انهيار النظم الشيوعية في أوروبا وبدء ما يعرف بتحقيقات "الأيادي النظيفة" التي كشفت عن عمليات فساد ضخمة بين السياسيين ورجال المافيا وأضرت بسمعة الأحزاب الرئيسية بشكل كبير بسبب الفساد السياسي. أعقب ذلك عملية إحلال وتجديد داخل الساحة السياسية فيما عرف بالجمهورية الثانية حيث تحول الحزب الاشتراكي الإيطالي إلى الحزب اليساري الديمقراطي أو ما يعرف الآن بالحزب الديمقراطي. بينما انفرط عقد الحزب المسيحي الديمقراطي تاركا الساحة لعدد من الأحزاب التي تسيطر على المشهد اليوم منها حزب " فورزا إيطاليا" الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق سيلفيو بيرل سكوني ورئيس حزب رابطة الشمال اليميني بقيادة ماتيو سالفيني المعروف بتوجهه الشعبوي وكرهه للمهاجرين.

المطلب الأول : العملية الانتخابية في إيطاليا

منذ اعلان الجمهورية وإقرار الدستور الإيطالي اعتمدت إيطاليا نظام تناسب العظوية المختلطة في الانتخابات الايطاليا بانواعا البرلمانية والمحلية وانتخابات الرلمان الأوربي حيث كانت في البداية اكثر تعقيدا اذ أن ربع أعضاء مجلس النواب مخصصة للتعويض عن الأصوات الضائعة في الدوائر المنفردة العضوية[٨]، ثم اتجهت لاحقا لنظام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة الانتخابات البرلمانيةحيث يتم توزيع مقاعد مجلس النواب بين الدوائر الانتخابية، باستثناء عدد المقاعد المخصصة لدائرة المهجر، على أساس تقسيم سكان الجمهورية، المسجّلين في آخر إحصاء عام، على الرقم ٦١٨، وتوزَّع المقاعد

[٨] اندرو رينولدز واخرون، أنواع النظم الانتخابية ، ترجمة كرستنا خوشبا بتو،مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات ،ط١ ،٢٠٠٧ ، ص١٦٦ .

بتناسب مع عدد سكان كل دائرة انتخابية على أساس الحصص الكاملة وأعلى البقايا أما في الانتخابات الأخيرة فقد شهدت خليطا من الأنظمة الانتخابية على مستويات- أو دوائر- عدة. ولا يعتبر هذا شاذا في عالم الأنظمة الانتخابية، إلاّ إنّه محدود بحالات قليلة جدا.

حيث تم توزيع المقاعد باعتماد نظام التمثيل النسبي بالقوائم الوطنية المغلقة أي ما يعرف بالتمثيل النسبي النقي- على أساس مكافأة الفائز. فالائتلاف الفائز يحوز على ٥٥% من المقاعد على الأقل ولو فاز بفارق صوت واحد! بينما توزع بقية المقاعد على الائتلاف الخاسر وحسب النسبة التي حصلها من الاصوات بحد أعلى ٤٥% من المقاعد. يضاف الى ذلك مقعد مقاطعة اوستا ١٢ مقعدا المخصصة لايطاليا الشتات. اعتمد النظام الجديد نسبة حسم ١٠% للتحالفات "الائتلاف" و ٤% للأحزاب المنفردة و ٢% للأحزاب المنضوية داخل ائتلافات لتأهلها للحصول على مقاعد في مجلس النواب. أما الأحزاب التي لا تصل نسبة الحسم المقررة. فستضيع أصواتها "عمليا" باستثناء تلك المنضوية داخل ائتلاف إذ سيستفيد الائتلاف من أصواتها، كما سيحق لأكبر خاسريها التمثيل في المجلس وبما أن النظام يعتمد القائمة الحزبية المغلقة، فستخصص مقاعد الأحزاب الفائزة لمرشحيها حسب ترتيبهم على القائمة الحزبية. يُنتخب مجلس شيوخ الجمهورية على أساس إقليمي، باستثناء المقاعد المخصصة لدائرة المهجر.عدد الشيوخ المنتخبين ثلاثمائة وخمسة عشر شيخاً، ستة من بينهم يجري انتخابهم في دائرة المهجر، لا يقل عدد شيوخ أي إقليم عن سبعة؛ لإقليم موليزه شيخان فقط، ولإقليم فاليه داوستا شيخ واحد.، وفقا لترتيبات الفقرة السابقة، يتم تقسيم المقاعد بين الأقاليم، باستثناء عدد المقاعد المخصصة لدائرة لهجرة، بتناسب مع عدد سكانها المسجلين في آخر إحصاء عام، على أساس

الحصص الكاملة وأعلى البقايا. وكما حصل تعديل في النظام الانتخابي في مجلس النواب طال التعديل مجلس الشيوخ، حيث اعتمد لانتخابات مجلس الشيوخ النظام الانتخابي نفسه: التمثيل النسبي مع مكافأة الفائز، ولكن يتم تطبيقه على دوائر انتخابية متعددة العضوية هي المقاطعات. ونسبة الحسم للائتلاف هي ٢٠%، ٨% للأحزاب المنفردة و٣% للأحزاب المنضوية داخل الائتلاف.مكافأة الفائز ستطبق على مستوى الدوائر الانتخابية، إذ سيتم زيادة مقاعد الائتلاف الفائز في كل مقاطعة لتصل إلى ٥٥% من مقاعد تلك الدائرة.

الدوائر الانتخابية

تم تقسيم إيطاليا إلى ٢٨٠ دائرة انتخابية متعددة الأعضاء في مجلس النواب و ٢١ دائرة انتخابية متعددة الأعضاء في مجلس الشيوخ وفقا للاقاليم الإيطالية تم توسيع عدد الدوائر الانتخابية في القانون الجديد الذي تم اقراره أواخر عام ٢٠١٨.

الانتخابات الرئاسية:

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات. و قبل ثلاثون يوما من أجل ولايته، يدعو رئيس مجلس النواب (المادة ٨٥ من الدستور) البرلمان الملتئم في جلسة مشتركة والموفدين الإقليميين لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية، أما إذا حل البرلمان أو إن بقي من مدة الولاية البرلمانية أقل من ثلاثة أشهر، يجري الانتخاب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أول إجماع للبرلمان الجديد؛ في غضون ذلك، تمدد صلاحيات رئيس الجمهورية القائم. يُنتخب رئيس الجمهورية في عمليات الاقتراع الثلاث الأولى بأكثرية الثلثين. بعد الاقتراع الثالث، يكتفي بالأكثرية المطلقة. قبل تسلم مهامه، يؤدي رئيس الجمهورية يمين الولاء للجمهورية ويقسم باحترام الدستور في حضرة البرلمان المجتمع في جلسة

مشتركة (المادة ٩١ من الدستور)، ويلقي خطابا بالمناسبة. يمارس رئيس مجلس الشيوخ مهام رئيس الجمهورية في حالات استحالة هذا الأخير (المادة ٨٦ من الدستور). في حال عجز رئيس الجمهورية عن إنجاز مهامه، يضطلع بها رئيس مجلس الشيوخ.وعند إصابة رئيس الجمهورية بعلة دائمة أو في حال موته أو استقالته من منصبه، يعلن رئيسُ مجلس النواب انتخابَ الرئيس الجديد للجمهورية في غضون خمسة عشر يوما، إلا إذا تم إقرار فترة أطول لكون المجلسين منحلين أو إن كانت الفترة المتبقية من ولايتهما تقل عن الشهور الثلاثة.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي

النظام الانتخابي الإيطالي، هو نظامٌ غير ثابت في دستور البلاد، فقد أجرى البرلمان ثلاثة تعديلات كبيرة على قواعد الانتخابات خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . كانت آخر هذه التعديلات في عام ٢٠١٧، عندما وافق أعضاء البرلمان على نظام "روزاتيلوم" المعمول به حاليًا، والذي سُمي تيمنًا بإتوري روزاتو، عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي اليساري الوسطي الحاكم، والذي وضع هذا القانون ، ويقتضي هذا القانون منح ٦١% من المقاعد، أي ٣٨٦ مقعدًا في مجلس النواب، و١٩٣ مقعدًا في مجلس الشيوخ؛ بنظام التمثيل النسبي. بينما يتم انتخاب ٣٧% من المقاعد، أي ٢٣٢ مقعدًا في مجلس النواب، و١١٦ مقعدًا في مجلس الشيوخ؛ وفق النظام الفردي لكل دائرة انتخابية، والذي يفوز فيه من يحصل على أعلى الأصوات. أما الإيطاليون الذين يعيشون

خارج البلاد، فسوف ينتخبون ٢% من المقاعد، أي ١٢ مقعدًا في مجلس النواب، وستة مقاعد في مجلس الشيوخ[٩].

ولابد أن تفوز الأحزاب بنسبة ٣% من الأصوات الانتخابية، حتى يتسنى لهم الحصول على حصة في مقاعد التمثيل النسبي، وهو تدبير احترازي صُمم للحد من تفتيت الأصوات. ففي حالة تحالف بعض الأحزاب مع أحزاب أكبر داخل ائتلاف انتخابي، تذهب أصوات الأحزاب التي حصلت على نسبة تصويت تتراوح ما بين ١% و٣% إلى الحزب الأقوى داخل الائتلاف. الامر الذي يحد من فوز أي حزب او حركة بالأغلبية وهو مادفع حركة خمس نجوم لانتقاد هذا النظام الانتخابي، لأنه يحول دون تحقيقها اغلبية في الانتخابات وهو ما تطمح إليه في تشكيل حكومة من دون الاعتماد على بناء تحالفات مع أحزاب أخرى. ولكن ذلك، في الوقت ذاته، يساعد الاحزاب على الدخول في تحالف موسع يمكنها من تشكيل ائتلاف حكومي[١٠].

ويُعتبر نظام روزاتيلوم الانتخابي، نتاجًا لتسوية برلمانية سريعة حدثت عام ٢٠١٦ . فقد بدا أن وضع نظام الفوز للأكثر أصواتًا للدوائر الفردية، قد صُمم خصيصًا لإلحاق الضرر بحركة "النجوم الخمسة" المناهضة للسلطة. إذ تناهض تلك الحركة تكوين الائتلافات، كما أنها تفتقر إلى الانتشار العميق على المستوى المحلي، وكذلك تفتقر للمرشحين من ذوي الخبرة الواسعة إلا أن ذلك قد يكون في صالح الأحزاب المعارضة اليمينية المعتدلة، لأنها قد تمكنت بالفعل من تشكيل ائتلاف انتخابي. ويشمل هذا الائتلاف حزب فورزا إيطاليا، بقيادة

---

[٩] كل ما تحتاج معرفته عن انتخابات إيطاليا ٢٠١٨ وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي ، متاح على الرابط https://www.ultrasawt.com/:

[١٠] أحمد حسين ،الانتخابات البرلمانية الإيطالية وصعود اليمين الشعبوي،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة ،مارس ٢٠١٨ ، ص٣

رئيس الوزراء السابق، سيلفيو برلسكوني. وحزب الرابطة الشمالية، المناهض لليورو. وحزب أخوة إيطاليا اليميني. وجدير بالذكر أن حزب الرابطة الشمالية على وجه الخصوص، يتمتع بروابط محلية قوية في المناطق الشمالية التي يسودها الرخاء.

وفي ظل تقاسم أصوات الناخبين بالتساوي تقريبًا، فيما بين المجموعات الثلاث (يمين الوسط، ويسار الوسط، وحركة النجوم الخمسة)، قد ينتج عن ذلك برلمان مُعلّق. إلا أن الخبراء السياسيين يقولون إنه إذا حصلت إحدى المجموعات على أكثر من ٤٠% من أصوات الناخبين في نظام التمثيل النسبي، فإنه من الممكن أن تحصل هذه المجموعة على أكثر من ٦٥% من المقاعد الفردية بنظام الفوز بأكثرية الأصوات، ما قد يمكن هذه المجموعة من تحقيق أغلبية في البرلمان. وتلك هي الجائزة الكبرى.

في ٢٦ نشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ صادق البرلمان الإيطالي على قانون جديد للانتخابات،.واعتمد مجلس الشيوخ (الغرفة العليا)، مشروع القانون، بأغلبية ٢١٤ مقابل ٦١ صوتاً (من أصل ٣٢٠) صادق مجلس النواب (الغرفة السفلى) على مشروع القانون بأغلبية ٣٧٥ ومعارضة ٢١٥ (من أصل ٦٣٠). والقانون الجديد يجمع بين نظامي التمثيل النسبي والأغلبية، إذ يكون بموجبه توزيع ثلثي المقاعد في البرلمان حسب النظام النسبي، والثلث المتبقي حسب نظام الأغلبية. بينما كان القانون المعمول به سابقًا يعتمد التمثيل النسبي بشكل كامل، مع هامش تفضيلي لصالح التحالفات الموسعة. كما قرر القانون رفعة

العتبة الانتخابية (نسبة الحسم) من ٢ إلى ٣% من أصوات الناخبين، وتثبيتها عند ١٠% للتحالفات الموسعة[١١].

النظام الانتخابي الجديد هو الرابع منذ عام ١٩٩٣. وهو نظام مختلط مثل الآخرين ، وينطبق على كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. يتم تخصيص ما يقرب من ثلثي المقاعد بالصيغة النسبية في الدوائر متعددة الأعضاء. يتم تخصيص المقاعد المتبقية في الدوائر الفردية مع حكم التعددية. كان تأثير النظام الانتخابي الجديد من حيث التمثيل الحزبي أكثر تناسبية من الأغلبية. لم يفز أي حزب أو تحالف بأغلبية مطلقة من المقاعد. ومع ذلك ، ، تعد الدوائر الانتخابية الفردية أداة فعالة وقد أحدثوا الفرق من حيث سلوك التصويت ونمط المنافسة.

الإصلاح الانتخابي. بعد التدخل الثاني للمحكمة ، استند الوضع الراهن إلى نظامان انتخابيان ، كلاهما من تصميم القضاة. نظام الغرفة متضمن جائزة الأغلبية وعتبة ٣٪ للفوز بالمقاعد. كان نظام مجلس الشيوخ أ النظام النسبي بدون جائزة الأغلبية و ٨٪ كحد أدنى. يضاف إلى هذا عدم التجانس، يجب أن نذكر حقيقة أن المجلسين منتخبان من قبل مجلسين مختلفين الهيئات الانتخابية ، حيث يصوت الناخبون في الفئة العمرية ١٨-٢٤ عامًا للمجلس ولكن ليس لصالح مجلس الشيوخ. بالنظر إلى حقيقة أن نظام الغرفتين الإيطالي يمنح نفس الصلاحيات بالضبط فرعي البرلمان ، قد تكون هذه مشكلة خطيرة. في ضوء هذه الحالات الشاذة يمكن للمرء أن يفهم قلق العديد من المراقبين ، وخاصة رئيس الجمهورية ، أن التصويت بهذه الأنظمة المختلفة قد ينتج عنه ارتباك ،

---

[١١] **البرلمان الإيطالي يصادق على قانون انتخابي جديد ستجري على أساسه الانتخابات التشريعية في ٢٠١٨، متاح على الرابط:**

https://www.aa.com.tr/ar/ -/948827

وربما نتائج مختلفة. أدت هذه المخاوف إلى عدة محاولات لتغيير الوضع الراهن. الشخص الذي كاد أن يكون ناجحًا قبل التوصل إلى القرار النهائي بشأن استند النظام الحالي على النموذج الألماني. تمت الموافقة على الاقتراح في لجنة الشؤون الدستورية بالمجلس بدعم من جميع الأحزاب الكبرى [١٢].

ابرز تعديلات على النظام الانتخابي في القانون الجديد هي :

أ- تأرجح النظام الانتخابي الإيطالي تاريخيًا بين نظام الأغلبية ، حيث يأخذ الفائز جميع المقاعد، والنظام النسبي ، الذي يتم فيه تقسيم الناخبين ، على أساس الإقليم، إلى هيئات انتخابية. قد تكون هذه الهيئات الانتخابية فردية (عندما تنتخب الكلية ممثلًا واحدًا)، أو متعددة الأطراف (عندما تنتخب ممثلين أو أكثر).

ب-يسعى الإصلاح الانتخابي الحالي إلى توليد الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الائتلافات الحزبية المستقرة التي يمكنها انتخاب حكومة والحفاظ عليها في النظام البرلماني الإيطالي. كما استند نظام انتخاب مجلس النواب الذي أنشأه مجلس النواب لرقم ٣٦١ إلى المرشحين المتنافسين وعدة جولات من الانتخابات حتى الوصول إلى الأغلبية، وينشئ القانون جولة انتخابية واحدة بين المرشحين ، يكون فيها المرشح الحاصل على أكبر عدد. من الأصوات كما هو منصوص عليه في التشريع الجديد ، يتم تقسيم الأراضي الوطنية من الآن فصاعدًا إلى دوائر انتخابية فيها ٢٣١ هيئة انتخابية فردية مقسمة على أساس عدد السكان. و يتم تعيين

(١٢) The new Italian electoral system and Roberto D'AlimonteAlessandro Chiaramonte. its effects on strategic coordination. and disproportionality. Italian Political Science, VOLUME 13ISSUE 1,MAY2018/.pdf

الدوائر الانتخابية الأخرى ، متعددة الأسماء (متعددة الأسماء) ، على مقياس من ثلاثة مقاعد كحد أقصى وثمانية مقاعد كحد أقصى. ويتم انتخاب المرشح الحاصل على أعلى الأصوات في كل دائرة انتخابية تلقائيًا.

ت-ينص القانون على أن لكل ناخب صوت واحد من بين قائمة المرشحين. ينص القانون المعدل على أن لكل ناخب صوت واحد يتم تسجيله على بطاقة واحدة تحمل اسم مرشح المجمع الانتخابي الفردي ورمز الحزب لكل قائمة ، مصحوبة بأسماء المرشحين في المجمع الانتخابي متعدد الطوائف. على عكس الوضع بموجب مجلس النواب ، وفقًا للقانون "لا يمكن للناخب التصويت لمرشح من حزب واحد في دائرته بينما يدعم حزبًا أو ائتلافًا مختلفًا على المستوى الوطني .

ث-بموجب القانون الجديد ، يجوز للأحزاب السياسية أو الجماعات السياسية المنظمة الإعلان عن علاقتها في "قائمة ائتلافية" يتم تقديمها بالمثل من جانبها. يجب أن تُدرج هذه الأحزاب والمجموعات في إعلانها عن الائتلاف بيانًا يحدد المجمع الانتخابي غير الرسمي في الدائرة المعنية حيث يسمون نفس المرشح كأحزاب أو مجموعات أخرى من الائتلاف.

ج-يحدد القانون الجديد الحد الأدنى لعدد توقيعات الناخبين المطلوبة لتسمية المرشحين لمقاعد في الكليات الانتخابية متعددة القوام ولإشارة المرشحين على القوائم في الكليات الانتخابية أحادية الاسم المدرجة أيضًا في الدائرة الانتخابية متعددة الأعضاء. (ينص القانون الجديد على أنه لا يمكن لأي قائمة ، سواء من حزب واحد أو ائتلاف أو في هيئات انتخابية غير رسمية على المستوى الوطني ، أن تشكل أكثر من ٦٠٪

من المجموع. عدد المرشحين. لا يجوز لأي شخص الترشح في أكثر من مجمع انتخابي. إذا تم الإعلان عن الترشح في مجمع انتخابي واحد(١٣)

تم إجراء استفتاء دستوري حول تقليص حجم البرلمان الإيطالي في إيطاليا يومي ٢٠ و ٢١ ايلول /سبتمبر ٢٠٢٠. سُئل الناخبون عما إذا كانوا قد وافقوا على قانون دستوري من شأنه تعديل الدستور الإيطالي في جوانب مختلفة ، وأبرزها تخفيض عدد النواب في البرلمان من ٦٣٠ إلى ٤٠٠ في مجلس النواب ومن ٣١٥ إلى ٢٠٠ في مجلس الشيوخ. ووافق الشعب على مشروع قانون التعديل الدستوري الخاص بتقليص عدد أعضاء البرلمان(المواد ٥٦ و٥٧و٥٩)، حيث صوت ٦٩.٦٤٪ لصالح التعديل. من المتوقع أن يتم تخفيض عدد النواب مع الانتخابات العامة الإيطالية المقبلة ، والتي من المقرر إجراؤها في موعد أقصاه ٢٨ مايو ٢٠٢٣(١٤).

انتخابات ٢٠١٨

حققت حركة النجوم الخمسة اختراقا كبيرا في الساحة السياسية الإيطالية التي يتنافس عليها تحالفات اليسار واليمين ممثلين في أحزاب الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي اللذين حصدا معا ٧٠% من الأصوات في انتخابات فبراير ٢٠٠٨ لكن في انتخابات ٢٠١٣ ومع تكاثر الانتقادات للأحزاب المسيطرة على التحالف الحكومي وظهورشبهات الفساد وعدم الرضا عن الأداء الحكومي وملل الشارع الإيطالي من رؤية نفس الوجوه ونفس التوجهات

(١٣) Italy: New Law on Election of Members of Congress https://www.loc.gov/law /foreign-news/article/italy-new-law-on-election-of-members-of-congress/.

(١٤)https://www.corriere.it/referendum/risultati-taglio-parlamentari-2020/

السياسية. وحانت الفرصة لحركة الخمس نجوم الغير مصنفه أو محسوبة على توجه للوجود وبقوة في البرلمان الإيطالي حيث حصدت الحركة أكثرية الأصوات في ٢٠١٣ بفارق ضئيل عن الحزب الديمقراطي لكنها نجحت في حيز مساحة معتبرة داخل البرلمان وفرضت نفسها على التحالف الحكومي قبل أن تعود أقوى من ذلك في ٢٠١٨ لتكتسح بنسبة ٣٢% ويليها حزب الديمقراطيين اليساريين ب١٨,٧% (مثلما هو موضح في الشكل رقم ٢) لتكون الحركة على رأس التحالف الحكومي بينها وبين الأحزاب اليسارية ومنها الحزب الديمقراطي اللذان أتفقا على اختيار جوزيبي كونتي كرئيس توافقي لا يمثل حزب بعينه رئيساً للوزراء لما له من اسم وشعبية توافق عليها الشارع الإيطالي .

وبنظرة للتحالفات والكتل السياسية يمكن تحديد كتلة اليمين والتي تضم أحزاب (فورزا إيطاليا ، أخوة من أجل إيطاليا ، حزب الرابطة وحزب معاً من أجل إيطاليا) ، أما كتلة اليسار فتضم (الحزب الديمقراطي ، مع حزب التجمع الأوروبي، الحزب الشعبي الجمهوري وأحزاب أخرى) ، وتتشكل الحكومة الحالية من التحالف الذي يقوده كل من حركة الخمس نجوم والتكتل اليساري بقيادة الحزب الديمقراطي). يتذكر المتخصصون ما جرى عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ من محاولات توافقية وصلت لتدخل الرئيس "ماتيو ماتاريلا " للاجتماع بقادة الأحزاب لتشكيل تحالف حكومي يرضي البرلمان الإيطالي نتج عنه الحكومة الحالية والتي يهدد قائد الحزب الديمقراطي ماتيو رينزي بسحب حزبه من التحالف الحكومي مهدداً بفرط عقد التحالف والدخول في دوامة سياسية.

وتوضح الأرقام والإحصاءات الأخيرة أن حزب الرابطة بفضل سياساته الشعبوية تحت قيادة ماتيو سالفيني الذي استغل تفاقم الجائحة في إيطاليا لمهاجمة

التحالف الحكومي وحركة الخمس نجوم يتصدر استطلاعات الرأي في البلاد منذ فبراير الماضي وحتى الآن بنسبة اختيار ٢٤% للحزب ويليه في استطلاعات الرأي الحزب الديمقراطي بنسبة ٢٠% بينما تراجعت بشكل كبير أسهم حركة الخمس نجوم إلى ١٤% بسبب أثار الجائحة وعدم قدرة الحكومة والتي تتحمل الخمس نجوم أخطائها بصفتها ذات الوزن التصويتي الأكبر داخل التحالف الحكومي (الشكل رقم ٣ يوضح ترتيب الأحزاب من حيث الشعبية والقبول لدى الناخب الإيطالي).[١٥] لذا قد يكون هدف رينزي الحقيقي خلف التهديدات بسحب حزبه " فورزا إيطاليا" من التحالف الحكومي مما يؤدي لحل الحكومة هو إعادة تشكيل الحكومة أو جر البلاد لانتخابات مبكرة ، ليتم إقصاء حركة الخمس نجوم من التحالف الحكومي وتعود السيطرة على الحكومة بين ايدي الكتلة اليسارية واليمينية بتحالف قد يجمع الحزب الديمقراطي بقيادة نيكولا زنجارتي وحزب " الرابطة" بقيادة ماتيو سالفيني وحزب" فورزا إيطاليا" بقيادة رينزي أو تحالف يميني خالص بقيادة رينزي وسالفيني ، وهم المقربون من رجال الأعمال الإيطاليين والذين سيكونون أكثر تساهلاً معهم من الخمس نجوم حال سيطرتهم على الحكومة ، وهو جانب أخر لما تشهده الساحة الإيطالية. يشار إلى أن حركة الخمس نجوم ترتكز كتلها التصويتية في مقاطعات الجنوب الإيطالي بينما تركز الأحزاب اليمينية واليسارية أكثر في مقاطعات الشمال الغنية والتي تشكل العصب الاقتصادي لإيطاليا.

يدفع حزب" أخوة من أجل إيطاليا" أو" فراتيلي دي إيطاليا" للدعوة لانتخابات مبكرة بدلاً من الانتظار لمنتصف العام ٢٠٢٣، الأمر الذي وإن حدث

---

[١٥] محمد هيكل ، "إيطاليا ٢٠٢١ ".. هل تشهد تحالفا حكوميا جديدا؟، متاح على الرابط :
/https://marsad.ecsstudies.com/48970

سيمهد الطريق أمام اليميني المتشدد والمثير للجدل وزير الداخلية السابق وقائد حزب الرابطة اليمينية ماتيو سالفيني للوصول لمقعد رئيس الوزراء مستغلاً تصدر حزبه "رابطة الشمال" لاستطلاعات الرأي حالياً ، لكن تحديداً هذا السيناريو والخوف من سياسات اليميني المتشدد سالفيني هو ما أدى للتوافق على كونتي كخيار عقلاني لقيادة التحالف الجديد في سبتمبر ٢٠١٩ وهو ما دفع لتحالف حركة الخمس نجوم والحزب الديمقراطي لحوز الأغلبية وتشكيل التحالف والتوافق على كونتي. يشار إلى في هذا الصدد إلى أن انتخابات عامة مبكرة يجب أن تتم بدعوة من الرئيس ماتيرالا ، فوفقاً للدستور الإيطالي لا يحق للرئيس ان يدعوا لانتخابات عامة قبل نهاية ولايته بستة أشهر، ماتيرالا تنتهي ولايته في فبراير عام ٢٠٢٠ .ومع صعوبة الظروف المتمثلة في جائحة كورونا وضغط الوقت يبدو أن انتخابات عامة جديدة ستكون هي الخيار الصعب للجمهورية الإيطالية لكن قد يصل المشهد لانتخابات جديدة حال استمر الانقسام داخل التحالف الحالي وعدم تقديم كونتي لتنازلات تهدف لتهدئة أطماع الكتلة اليمينية الساعية للوصول لتحالف حكومي جديد ذو صبغة يمينية.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

١-ان النظام الانتخابي في إيطاليا يؤثر تأثيرا كبيرا في عملية تشكيل الحكومة وطبيعة القوى السياسية المكونة لها ((يلعب النظام الانتخابي النسبي دورا في تشكيل الحكومات الائتلافيةلاعتماده على اليات ديمقراطية تشجع على التنافس بين مجموعات منظمة يتكون منها المجتمع التعددي الايطالي من خلال التمثيل السياسي المتوازن اظاهرة التعددية الحزبية الايطالية على مستوى تركيبه لكل من مجلس النواب

ومجلس الشيوخ وان تركيبة الحكومة الايطالية التي تستندعلى تطبيق قاعدةالنسبية في الانتخابات والتمثيل السياسي على مستوى المؤسسات الدستورية مما ادى لضعف الاداء البرلمان وهذا سبب ان الحكومات الايطالية هي الاقصر عمرا على الاقل في اوربا ((واثار ضعف العمل البرلماني فانه يتجلى في ان النشاط السياسي يدور في اروقة البرلمان مع غياب رئيس الجمهورية عن المشاكل السياسية وكثيرا ماتشقط الحكومة بدون حتى سحب الثقة منها.

٢- يضمن النظام الانتخابي أكثرية مريحة قادرة على الحكم في مجلس النواب، إلا أن الامر أكثر تعقيدا في مجلس الشيوخ، إذ لا يضمن النظام أكثرية مريحة لأحد الائتلافيين على مستوى الوطن، بل يثير إمكانية التعادل الذي كان ينذر- كما عبر بعض ابرز السياسيين الايطاليين- باحتمال العودة إلى صناديق الاقتراع ،كما أنّ النظام الانتخابي في مجلس الشيوخ يثير إمكانية الأكثرية المصطنعة- كما حصل بالفعل- إذ أن الائتلاف الحاصل على أكثرية الأصوات على المستوى الوطني خرج كأقلية. ما يثير تساؤلات جدية حول عدالة النظام الانتخابي .

٤- تعمل نظم " تناسب العضوية المختلطة"، كما في إيطاليا، على دمج الصفات الإيجابية في نظامي الأكثرية والتمثيل النسبي. ويتم انتخاب نسبة من أعضاء البرلمان (تقريبا نصف الحالات، في ألمانيا وبوليفيا وفنزويلا) عن طريق أساليب الأكثرية، وعادة من دوائر منفردة العضوية، بينما يتم انتخاب النسبة الباقية عن طريق قوائم التمثيل النسبي.

٥- ان الادارة الانتخابية في ايطاليا هي من النوع الحكومي اي من الموظفيين المعينين لدى الحكومة وهذا يطرح تساؤلا عديدة عن استقلالية الادارة الانتخابية

Abstract

The Italian Republic is one of the countries that adopted a political system that was formed on the ruins of a monarchy political system. After Italy's defeat in World War II, the republican system was built according to complex circumstances due to the results and claims of defeat in the war and the conditions of the fascist rule that ruled political life in Italy from 1922 until 1945 year. Italy entered a new era of democracy after the adoption of the effective constitution in 1948, where the parliamentary system was adopted and the adoption of party pluralism and direct elections, and Italy has suffered from serious political crises due to the conflict between parties and influential political forces, and one of the most prominent features that distinguishes the political scene in Italy is that Most governments are short-lived coalition governments, and perhaps the reason for this is the large number of political parties and movements and the divergence of their orientations and ideologies, and this was reflected in the nature of the electoral system, which was changed three times since the declaration of the republic, the latest of which was the adoption of the Rosatilum electoral system in late 2017.

Keywords

Italian constitution, political system, political parties, electoral system, Five Star Movement.